

رغم العولمة: المشروعات الصغيرة وقود اقتصادات الدول

○ 24% من القيمة المضافة و 705 مليون فرصة عمل في 322.4 مليون شركة متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر

○ الاقتصاد الموازي يستحوذ على 60% عالمياً من المشروعات المتوسطة فأصغر!

○ 12.1 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية للمشروعات الصغيرة عالمياً خلال 2018/2019

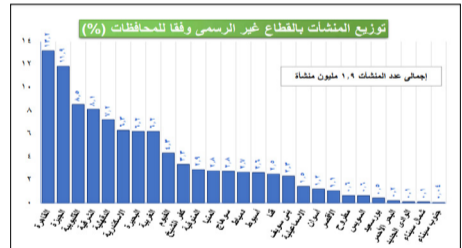
الاقتصاد الموازي يستحوذ على 60% عالمياً من المشروعات المتوسطة فأصغراً!

محمود سلامة

60% هو متوسط ما يستحوذ عليه القطاع غير الرسمي أو الموازي عالمياً من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في 106 دولة فقط توفر لها بيانات في تقرير الفجوة المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك الدولي في 2017 (أحدث بيانات). الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد غير الرسمي المنزوي عن الإجراءات الحكومية، المتصل عن القيد بالسجل التجاري أو الصناعي أو الخدمي حسب نشاطه، غير الخاضع للمنظومة الضريبية للدولة، ويطلق عليه كذلك الاقتصاد الرمادي أو اقتصاد الظل أو اقتصاد الرقم المظومس. لا يعد هذا النوع من الاقتصاد غير مشروع في ذاته كتجارة البشر أو زراعة المخدرات أو التعامل في الآثار، وإنما يتسم نشاطه بالمشروعية إلا أنه يظل خارج عن سيطرة الدولة ليسهم في زيادة العبء على خدماتها كالكهرباء، والماء، والطاقة، وغيرها، دون تحمّل الضريبة العادلة مُقابل استعمالها أو استغلالها، فضلاً عن التزايد المضطرد في عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الانفاق العام بما يجاوز الإيرادات الضريبية.



4.9%، وباقي الأنشطة الأخرى كالتشديد والبناء والأنشطة العلمية والتقنية وغيرها 5.1%. أما على صعيد محافظات مصر كان لمحافظة القاهرة النصيب الأكبر في نسبة مشروعات القطاع غير الرسمي بمقدار 13.2%، تلتها محافظة الجيزة بنسبة 11.9%، ثم القليوبية بنسبة 8.5% وهي المحافظات كثيفة السكان، بينما المحافظات المصرية السبعة قليلة الكثافة السكانية لم تتخط نسبة مشروعات القطاع غير الرسمي فيها حاجز 0.6% وهم جنوب وشمال سيناء، الوادي الجديد، البحر الأحمر، بورسعيد، السويس، مطروح. (الشكل رقم 1)



في نهاية المطاف لا يمكن بحال رصد أعداد المشروعات دون الكبيرة غير الرسمية بشكل قاطع وحاسم، لكونها متجددة يوميا وبشكل مضطرد وبخاصة متناهية الصغر منها، إلا أن المؤشرات السابقة تدفعنا إلى ضرورة اتخاذ ما هو مناسب من تدابير لدمج القطاع غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي للدولة، لاسيما من خلال توسيع التعاملات المالية عن طريق البنوك بواسطة الشمول المالي، رقمنة إجراءات استخراج التراخيص والقيد في السجلات التجارية كتبني منظومة الشباك الواحد بحيث ينهي العميل كافة إجراءات مشروعه من خلال موظف واحد فقط، توفير امتيازات لمن يتحول إلى القطاع الرسمي وليس القصاص منه كمنحه حد معين من الائتمان، بساطة المنظومة الضريبية وسهولة الدفع عن بعد من خلال التطبيقات الالكترونية، عل تلك التدابير توتي ثمارها وتجد من تضخم الاقتصاد الموازي.

الدولة	عدد المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشروعات متناهية الصغر	المشروعات غير الرسمية كنسبة مئوية من المشروعات الرسمية
جيبوتي	2,805	774	2,031	-
فلسطين المحتلة	109,430	3,015	106,415	-
الأردن	156,060	12,698	143,362	21%
لبنان	170,504	10,532	159,972	47%
العراق	224,610	43,887	180,723	-
اليمن	400,235	14,408	385,827	37%
تونس	601,416	17,567	583,849	55%
المغرب	1,410,000	35,000	1,375,000	49%
مصر	2,453,567	6,034	2,447,533	49%

53% في 2018 بحسب بيانات التهيئة والأحصاء. ويمكن تحليل الوضع في مصر حتى تقترب أكثر من ظاهرة استحواذ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية على اقتصاد الدولة، فمن بين 3.743 ملايين منشأة تدير نشاطا اقتصاديا، يستحوذ القطاع العام/أعمال العام على 1536 منشأة فقط بنسبة 0.04%، بينما يستحوذ القطاع الخاص على 3.741 ملايين منشأة بنسبة 99.96%. يدخل في الاقتصاد الرسمي منها 1.758 مليون منشأة، بينما يدخل الباقي في الاقتصاد الموازي بما مجموعه 1.984 مليون وحدة منتجة غير رسمية، ليكون نصيب القطاع الخاص الموازي 53% مقابل 47% للرسمي في مصر، بحسب التعداد الاقتصادي الخامس الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018 (أحدث بيانات).

تتوزع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية بحسب نوع النشاط الاقتصادي في مصر إلى 6 فئات وهي: تجارة الجملة والتجزئة والتي ضمت النسبة الأكبر من إجمالي المشروعات غير الرسمية وهي 59.4%، ثانيا: الصناعات التحويلية وتستحوذ على 14.1%، ثالثا: أنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 11.2%، ثم خدمات الغذاء والإقامة بنسبة 5.2%، والزراعة وصيد الأسماك بنسبة

أما على نطاق الدول العربية، تظهر البيانات أن نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في الأردن هي 21% في عام 2017، وهي النسبة الأفضل من بين الدول العربية التسعة التي حصرها تقرير الفجوة المالية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك الدولي (جدول رقم 2)، تلتها في الترتيب في العام ذاته اليمن بنسبة 37%، أما لبنان وتونس والمغرب ومصر تجاوزت فيهم نسبة المشروعات غير الرسمية حاجز 40%، إلا أن النسبة الأكبر كانت من نصيب تونس والتي بلغت المشروعات غير الرسمية فيها 55% مقابل 45% للمشروعات الرسمية، ثم المغرب ومصر التي كانت نسبة تلك المشروعات في كل منهما 49%، وبخصوص الوضع في مصر فقد زادت نسبة المشروعات غير الرسمية ما نسبته 4% بين عامي 2017 بحسب بيانات البنك الدولي، إلى

لا تقف سلبيات الاقتصاد الموازي عند هذا الحد، وإنما تتعداه لتطمس الأعداد الحقيقية للقوى العاملة في الدولة، ومعدلات البطالة، وحجم التضخم الفعلي، فضبابية الأرقام في هذه القطاعات يُربك حسابات الدولة ويؤثر بالتبعية على قراراتها. هذا لا يمحي بطبيعة الحال دور الاقتصاد الموازي في خلق فرص عمل والحد من البطالة نوعا ما، إلا أن تداعياته السلبية تجاوزت إيجابياته، وتعرقل مسارات الدولة عن بلوغ أهدافها نحو التنمية المستدامة. اتسمت ظاهرة الاقتصاد الموازي بالعولمة إلا أن مقدارها تفاوتت بين منطقة جغرافية وأخرى، فكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الترتيب الدافئ لتستحوذ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية على نسبة 31% مقابل 69% مشروعات رسمية، أما النسبة الأقل كانت من نصيب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ لتستحوذ المشروعات غير الرسمية على 17% فقط من مجموع المشروعات لديها الذي بلغ عددها 147 ملايين و672 ألف و852 مشروعا، وهو الأكثر على الإطلاق حيث تجاوز مجموع المناطق الجغرافية الأخرى بنحو أكثر من 25 ملايين مشروعا. وتذيلت القائمة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليستحوذ القطاع الاقتصادي غير الرسمي على ما نسبته 77% وهي نسبة تدعو إلى إعادة النظر في منهجية إدماج هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي الذي بلغ نسبته 17% فقط! (الجدول رقم 1).

المنطقة الجغرافية	عدد المشروعات متناهية الصغر	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشروعات متناهية الصغر	المشروعات غير الرسمية كنسبة مئوية من المشروعات الرسمية
شرق آسيا والمحيط الهادئ	123,771,745	23,901,107	147,672,852	17%
أوروبا وآسيا الوسطى	11,410,887	1,122,618	12,533,505	49%
مريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	27,089,889	1,657,674	28,747,564	54%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,384,712	143,916	5,528,627	31%
جنوب آسيا	74,337,499	1,482,969	75,820,468	33%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	43,075,303	1,612,125	44,687,428	77%

12.1 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية للمشروعات الصغيرة عالمياً خلال 2018/2019

ترجمة نهال زكي

التي شملها الاستطلاع 8.9 تريليون دولار. وتبلغ قيمة الفجوة المالية المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية 5.2 تريليون دولار، وهو ما يعادل 19% من الناتج المحلي الإجمالي لـ 128 دولة. وهذا بدوره يصل إلى 1.4 ضعف المستوى الحالي لإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لهذه البلدان. كما أن هناك 65 مليون مؤسسة رسمية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة مُقيدة بالائتمان تمثل 40% من جميع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في 128 دولة. ويوضح التحليل الإقليمي للطلب المحتمل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن أعلى مستوى يوجد في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) بواقع حوالي 58% من إجمالي الطلب العالمي المحتمل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب والعرض في الصين (4.4 تريليون دولار و 2.5 تريليون دولار على التوالي). أما فجوة التمويل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) فهي ثاني أكبر فجوة بعد منطقة شرق آسيا وتقودها البرازيل بواقع 0.6 تريليون دولار. كما أن الهند بلد مساهم كبير، حيث تقدر الفجوة المالية به بـ 230 مليار دولار، تمثل 68% من إجمالي الفجوة في منطقة جنوب آسيا. وتمثل مناطق EAP و LAC معاً حوالي 69% من فجوة التمويل العالمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وحوالي 71% من إجمالي محفظة قروض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بين عملاء مؤسسة التمويل الدولية.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقاً لبحوث مؤسسة التمويل الدولية، فإن حوالي 205 آلاف أو 35% من الشركات المتناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 18.2% من حيث العدد، و13.9% من حيث حجم القروض على أساس معدل نمو سنوي مركب (CAGR). خلال الفترة 2016-2017، زاد حجم قروض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 6.5%، وزاد عدد القروض بنسبة 1.2%، على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة في العديد من البلدان النامية.

الفجوة الائتمانية لمشروعات النساء
تبلغ الفجوة الائتمانية السنوية المقدرة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء حوالي 1.7 تريليون دولار. لذا، أطلقت «مؤسسة التمويل الدولية» عام 2012 برنامج الخدمات المصرفية للمرأة. وفي عام 2017، قدمت 153 مؤسسة مالية من عملاء «المؤسسة» بيانات عن القروض الصغيرة الممنوحة للنساء، بينما قدم 143 عميلاً بيانات قروض المؤسسات الصغيرة والعملاء 62.6% من إجمالي عدد القروض متناهية الصغر للنساء، والتي قدرت بـ 60.9% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و17.8% من إجمالي قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشركات المملوكة للنساء، بلغت 16% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجدول رقم 2). ومن بين العملاء الذين أبلغوا عن القروض المتعثرة (NPL) الممنوحة للنساء، انخفض معدل التأخر في السداد بنسبة 41.5% (من إجمالي 4.9% إلى 2.9%) للقروض الصغيرة الممنوحة للنساء و13.3% أقل (من 4.2% إلى 3.7%) لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.

القنوات المالية البديلة
ومن أمثلة تلك القنوات، الخدمات المصرفية

تعد مؤسسة التمويل الدولية "IFC" التابعة للبنك الدولي من أهم الجهات التي توفر تمويلاً لملايين الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم حول العالم، فهي توفر التمويل لملايين الأفراد والشركات من هذه النوعية حول العالم، عبر العديد من المؤسسات المالية الوسيطة، ويصل التمويل للأفراد والشركات على شكل مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، كالقروض وحقوق الملكية وتسهيلات تقاسم المخاطر والتمويل التجاري وقروض رأس المال العامل والخدمات الاستشارية، واستناداً لأعمالها الواسعة والمستمرة لعدة سنوات من دون انقطاع، باتت تقاريرها السنوية الخاصة بالتمويل من المؤشرات المهمة التي يمكن استخدامها في رصد حركة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول العالم، من حيث قدرتها على النمو، واتساع أعدادها. لذلك نستعرض فيما يلي مقتطفات من تقارير المؤسسة حول عمليات التمويل التي قامت بها عالمياً خلال النصف الثاني من 2018 و عام 2019:



على مدار عامين، مقارنةً بالشركات التي لم تتمكن من الحصول على تمويل. وقد استطاعت الاقتصادات النامية خلال عام 2017 خلق 27.7 مليون وظيفة جديدة، بينما خلقت محفظة قروض المؤسسات المالية لعمالها حوالي 1.7 مليون إلى 2.9 مليون وظيفة في نفس العام، وحوالي 99.000 إلى 177.000 فرصة عمل دائمة إضافية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبذلك تكون شبكة مؤسسة التمويل الدولية قد حققت نسبة تقدر ما بين 6.3% إلى 10.6% من الوظائف الفعلية التي تم خلقها.

التمويل
تصنف المؤسسة عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة في فئتين: المؤسسات المالية للتمويل متناهي الصغر؛ والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في عام 2017، قامت «المؤسسة» برصد بيانات من 87 مؤسسة تمويل للمشاريع متناهية الصغر و184 مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الأخيرة بتمويل 50.7% من إجمالي عدد القروض متناهية الصغر والتي تمثل 67.5% من إجمالي التمويل للشركات متناهية الصغر، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مَوَّلَت حوالي 29.5% من إجمالي القروض التي تمثل 31.7% من إجمالي التمويل. وبالمثل، فإن المؤسسات التي تمويل المشاريع المتناهية الصغر انتقلت إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 8.5% من عدد قروض الأخيرة و5.9% من حجمها الإجمالي،

منذُ يونيو 2018، بلغت المحفظة طويلة الأجل المُخصصة لهذه المشروعات 12.1 مليار دولار أمريكي، من ضمنها مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما كان لدى «المؤسسة» 129 مشروعاً استثمارياً متعلقاً بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بقيمة 235.7 مليون دولار، منها 21 مشروعاً بقيمة 21.1 مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

القروض مستحقة الأداء
قامت «المؤسسة» برصد بيانات عام 2017 من 323 عميلاً في 92 دولة لديها أكثر من 334 مليون قرض مُستحق السداد بقيمة تزيد عن 1.8 تريليون دولار من إجمالي الإقراض الذي شمل قروض التجزئة وقروض الشركات المتناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، والذي بلغ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 3.8 مليون قرض مُستحق بقيمة تزيد عن 66.9 مليار دولار. من بينهم 2713 عميلاً دولياً تلقوا تمويلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء العملاء حصلوا على 54.4 مليون قرض متناهي الصغر و8.3 مليون قرض للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية تبلغ 438.6 مليار دولار، بينما قدرت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعدد 1.1 مليون قرض للشركات متناهية الصغر و0.04 مليون قرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية 5.9 مليار دولار (الجدول 1).

جدول رقم (1)

نوع القرض	عدد القروض للنساء	إجمالي عدد القروض للنساء	إجمالي عدد القروض للنساء	إجمالي عدد القروض للنساء	قروض متعثرة (إجمالي القروض)
	عند الألف	بالمليون دولار أمريكي	% من الإجمالي	% من الإجمالي	%
شركات متناهية الصغر Micro	663.6	363.7	60.90%	49.80%	2.40%
شركات صغيرة ومتوسطة SME	0.9	25.4	16.00%	4.30%	5.20%

الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية لديها احتياجات تمويلية لم تتم تلبيتها. وتقدر الفجوة المالية لهذه المشروعات بحوالي 185 مليار دولار، وهو ما يعادل 4.7 أضعاف المستوى الحالي للتمويل. تتمتع المؤسسات المالية بمكانة جيدة لمعالجة هذه المشكلة لأنها نشطة في أسواقها المحلية ويمكنها أن تعمل بسهولة أكبر على فرص النمو في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي، يمكنها أن تخلق فرصاً للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعزيز التنمية والحد من الفقر.

عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو حسابات الودائع/ التوفير، أبلغ 197 عميلاً عن وجود 1.6 تريليون دولار في حسابات الودائع عام 2017، والتي تشمل الحسابات الجارية/ المعاملات، والودائع بفائدة، وحسابات الأموال الإلكترونية. بينما قبلها بعام واحد، أبلغ 202 عميل عن إيداع 2.5 تريليون دولار وحسابات معاملات أخرى. وقد أسهم كبار العملاء في الصين، الذين تركوا محفظة مؤسسة التمويل الدولية في عام 2017، في التغيير الكبير خلال العامين.

الطلب المُحتمل على تمويل المشروعات
وبحسب تقرير مجموعة البنك الدولي، يبلغ الطلب المُحتمل على تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية

جدول رقم (1)

المنطقة	قروض مشاريع متناهية الصغر Micro		قروض مشاريع صغيرة ومتوسطة SME		قروض مشاريع متناهية الصغر والصغيرة MSME	
	عدد بالمليون	بالمليار دولار أمريكي	عدد بالمليون	بالمليار دولار أمريكي	عدد بالمليون	بالمليار دولار أمريكي
شرق آسيا والمحيط الهادئ	11.21	31.51	5.05	178.19	16.26	209.69
أوروبا ووسط آسيا	2.68	5.94	0.85	52.56	3.53	58.51
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12.08	12.41	1.55	90.62	13.63	103.03
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.15	0.81	0.04	5.1	1.19	5.91
جنوب آسيا	24.58	21.71	0.65	27.96	25.23	49.68
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2.72	1.47	0.19	10.32	2.91	11.79
إجمالي القروض	54.42	73.86	8.32	364.75	62.74	438.6

بينما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغت النسب 41.1% من عدد القروض، و31.4% من حجمها الإجمالي. في فترة ما بعد الأزمة المالية (2011-2017)، زادت محفظة قروض المشروعات المتناهية

الوظائف
وفقاً لنموذج الاقتصاد القياسي الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية، فإن كل مليون دولار يتم إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أوجد ما متوسطه 16.3 وظيفة دائمة إضافية